

آفاق التنمية

نشرة غير دورية تعرض لأحدث الكتابات النظرية والتطبيقية المتعلقة بقضايا التنمية

العدد السادس

رئيس التحرير

أ.د. مصطفى كامل السيد

سكرتير التحرير

سميه متولي السيد متولي

أحمد شندي

ممدوح عبد السلام

نهلة محمود

نهى نصار

وجيدة سمير

القاهرة

2012

جدول المحتويات

6-5	افتتاحية العدد
	أفكار جديدة في التنمية
8-7	باولو فيريري
10-9	تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
	قضايا وتحديات التنمية
12-11	تكلفة الربيع العربي
14-13	رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية
	تجارب التنمية
16-15	الواجب المدني والتنمية المجتمعية: اليابان
18-17	هل ستغير الصين مفهوم التنمية الذي كنا نعرفه؟
19	من أنشطة شركاء التنمية
20	صدر حديثا لشركاء التنمية
21	نرحب بمساهماتكم

قضايا عديدة يناقشها هذا العدد من آفاق التنمية، وكما تعهدنا لقراء هذا الإصدار فنحن نسعى لتوسيع الحوار حول قضايا التنمية لتأكيد أن التنمية لا تعنى فقط التنمية الاقتصادية، ولكن لها أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أن فكر التنمية ليس جامدًا ولا مغلقًا، فهو يشهد باستمرار أفكارًا جديدة، ومناقشة للأفكار القديمة، وانفتاحًا على مجالات جديدة لم يكن أحد يتصور منذ سنوات قليلة أنها ذات علاقة بالتنمية.

ففي القسم الأول من هذا العدد السادس لآفاق التنمية نقدم سيرة المفكر البرازيلي باولو فرييري كنموذج لمفكر قضى معظم عمره يفكر في تطوير نظم التعليم لتكون أداة لشحذ الوعي النقدي وكسب معرفة حقيقية بالعالم، ولعله من المناسب مناقشة أفكاره هذه ونحن مشغولون بتطوير نظام التعليم لدينا في مصر بعد الثورة بعد أن أثبتت تجربة العقود الماضية إخفاقه في تخريج نشء يملك القدرة على التحصيل المستقل للمعرفة والحس النقدي في مواجهة العالم. وإذا كان شباب يناير 2011 قد أثبت بعضه أنه يملك مثل هذا الوعي، فقد كان هذا التطور في حد ذاته منعدم الصلة بمحتوى البرامج التعليمية، بل وبالرغم من هذه البرامج، وربما كان ناتجًا عن أن هذا الشباب كان يتلقى المعرفة من خارج النظام التعليمي الرسمي، وبالإستعانة بوسائل الاتصال الاجتماعي.

كما يعرض هذا القسم أيضًا لتحليل عن تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، وهو تقرير يؤكد على أهمية فكرة الاستدامة، وهي غابت عن الأذهان لفترة طويلة، وأحد أسباب هذا الغياب هو أن البيئة لم تأخذ مكانتها كبعد مهم للتنمية إلا في فترة لاحقة في بداية سبعينيات القرن الماضي. بل ومن المعروف أن رئيسة وزراء الهند الراحلة إنديرا غاندي كانت تعتبر الاهتمام بالبيئة هو حيلة اخترعها مفكرو الشمال كتبرير لتقليل المساعدات الموجهة إلى دول الجنوب. ولكن أحداث الربيع العربي تؤكد أن الأوضاع السياسية لها أثرها على استدامة برامج التنمية. وبدون نقد لحدوث ثورات الربيع العربي، إلا أنه لاشك أن مثل هذه التحولات الثورية لها ثمن تدفعه الشعوب، وهو تعثر مسار التنمية، أو فلنقل أنه الثمن الضروري للتحويل عن مسار للتنمية جلب فقرا متزايدا وفجوة متسعة بين الأغنياء والفقراء ومسار مختلف نأمل أن يكون مولدا للرخاء وأكثر إنصافا للفقراء. ويوحى ذلك بأن بعض السياسات الاقتصادية التي لا تأخذ حاجات المواطنين الأساسية في الاعتبار ينتهي بها مسارها إلى التوقف تماما لما تنتجه من آثار اجتماعية مولدة للتوتر والصراع.

ولذلك فيواصل القسم الثاني من هذا العدد التدليل على صحة هذه القضية فيكشف التكلفة التي تتحملها الشعوب العربية ثمنًا لثورتها على أوضاع جائرة. والحقيقة أنه لا بد أيضًا من نظرة متوازنة لهذه القضية، فالتكلفة الاقتصادية لثورات الربيع العربي تتحملها بكل تأكيد، أو يعود قسم كبير منها إلى السياسات التي اتبعتها النظم السابقة على ثورات الربيع العربي، فلم يكن أي من البلدان التي كانت مسرحًا لهذه الثورات نموذجًا للنجاح الاقتصادي حتى بالمعايير النيو ليبرالية. كانت في معظمها تعاني عجزًا في موازنتها، وتراجعًا في معدلات نموها وتراجعًا عن القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى الرغم من الموارد الهائلة التي أتاحت لها في فترة من

الفترات، فإن أيًا منها لم ينجح في الوصول إلى ما وصلت إليه دول جنوب وشرق آسيا والتي أصبحت طليعة الدول الصناعية الجديدة في العالم على الرغم من أنها لم تتوافر لها الموارد التي تمتعت بها هذه الدول العربية التي جرت فيها هذه الثورات.

وقد لا يكون غياب رصيد مناسب من رأس المال الاجتماعي أو الثقة التلقائية بين الفاعلين الاجتماعيين هو السبب العام المباشر لتعثر جهود التنمية في الدول العربية، ولكنه سبب هام في إخفاق نخبة المتعلمين فيها في إقامة مؤسسات سياسية واجتماعية مستقرة. لا نكاد نرى في أي من الدول العربية تنظيمات حزبية متماسكة أو تنظيمات اجتماعية مستقرة خارج منظمات ما يسمى بالإسلام السياسي. وهناك عجز في بناء منظمات اجتماعية وسياسية على أسس روابط مدنية في أي من الدول العربية. إن مفهوم رأس المال الاجتماعي يفتح طريقًا لحل شيفرة أبعاد هذه الأزمة في التنمية في الدول العربية.

تجربة التنمية في اليابان تكشف عن أهمية هذه الروح المدنية في التنمية، وبدون شيوع الوعي بواجب مدني نابع من الإنتماء إلى مجتمع يقوم على أساس المواطنة لا يمكن أن يتحقق النجاح في إقامة الدولة الحديثة التي لم تتبلور على النحو الصحيح بعد في الوطن العربي، ولذلك قفزت هذه التنظيمات السياسية التي تقوم على أساس الولاءات الأولية، وانتشرت المنازعات الطائفية والعرقية بين المواطنين.

وربما نستفيد من المقالة الأخيرة في تجارب التنمية والتي تتساءل عما إذا كانت الصين تعد بتغيير مفهوم التنمية الذي نعرفه، بأن نتساءل نحن بدورنا ما إذا كان علينا أيضًا في الوطن العربي أن نناقش فهمنا للتنمية، وما إذا كانت أفكارنا عنها هي التي تفتح الطريق لتنمية منصفة وعادلة أم أننا يجب أن نعاود النظر في هذه الأفكار لنطرح إطار تنمية بديلة تعيد الاستقرار إلى أوطاننا على أساس تضامن مدني.

هذه بعض الأفكار التي يطرحها العدد السادس من آفاق جديدة، نأمل أن يثير لدى القارئ ما يدعونا للحوار حوله.

أ.د. مصطفى كامل السيد

رئيس التحرير

باولو فيريري

واحد من أهم مفكري التعليم في القرن العشرين. أكد في كتاباته العديدة على أهمية أن يكون التعليم أداة للتحرير وتحقيق العدالة الاجتماعية، وانتقد أساليب التعليم التقليدية لأنها في رأيه تؤدي إلى تدعيم النظام الاجتماعي الذي يقوم على التفاوت الطبقي الواسع و يهمل قطاعات واسعة من المواطنين.

وُلد في الإقليم الشمالي الشرقي للبرازيل في 19 سبتمبر سنة 1921، وتلقى في مدارس وجامعته تعليم حتى درجة الدكتوراة، وقد درس القانون والفلسفة وعلم نفس اللغة. ولأن أسرته من الطبقة المتوسطة عانت لسنوات من الفقر والجوع مما جعله يصبر على أن يجارب الجوع في بقية حياته.

ولد في الإقليم الشمالي الشرقي للبرازيل في 19 سبتمبر سنة 1921، وتلقى في مدارس وجامعته تعلم حتى درجة الدكتوراة، وقد درس القانون والفلسفة وعلم نفس اللغة. ولأن أسرته من الطبقة المتوسطة عانت لسنوات من الفقر والجوع مما جعله يصبر على أن يجارب الجوع في بقية حياته...

وقد مارس التعليم فعلاً للطلاب العاديين والفقراء في ولاية برنا موكو عندما كان موظفًا ثم مديرًا في هذه الولاية لإدارة التعليم وثقافة الخدمة الاجتماعية. ونظرًا لوقوفه إلى جانب العدالة الاجتماعية فقد أُلقت الحكومة اليسارية في البرازيل القبض عليه في سنة 1964، وقضى شهرًا في السجن نُفي بعدها إلى شيلي، وخلال فترة النفي الطويلة هذه تعاون مع مجلس الكنائس العالمي، وقام بالتدريس في جامعة هافارد وقد ميز في كتاباته بين التعليم التقليدي والتعليم بالتجربة الذي دعى إليه ولخص الفوارق بينهما فيما يلي:

التعليم التقليدي أقرب إلى نموذج البنك الذي يتحول فيه الطالب إلى مجرد مستودع للمعرفة. المدرس في التعليم التقليدي هو العارف والطالب هو مجرد مستودع لما يضعه المدرس، والمعلم يحقق الانضباط وعلى الطالب أن ينضبط، المعلم أو المؤسسة هو الذي يختار المقرر والطالب يتكيف معه، المعلم هو الفاعل والطالب هو المفعول به. ويتم تقييم المعرفة من خلال امتحانات تخضع لمعايير رسمية، ويتم تقييم المعرفة من خلال اختبار قدرة الطالب مع تذكر المعلومات التي أُلقيت عليه.

وعلى العكس من ذلك فالتعليم بالتجربة الذي يدعو إليه فيريري يقوم على مثل أو قيمة يترجم من خلال التجربة وتأمل الطالب في فحوى ومغزى هذه التجربة واستخلاصه دروسًا يطبقها في الواقع. وبمر هذا التعليم بأربع مراحل:

- 1 - انخراط الطلاب في تجربة ذات مغزى وتثير التحدي.
- 2 - التفكير في مغزى هذه التجربة فريدًا وجماليًا.
- 3 - الوصول إلى معرفة جديدة حول العالم.
- 4 - تطبيق هذه المعرفة في موقف جديد يهدف تحقيق تغيير في البيئة المحيطة بالطالب.

والهدف المباشر من وراء هذا الأسلوب هو توعية الطالب بموقفه الاجتماعي ودوره في المجتمع. وهو يختلف عن إثارة الوعي لأن الطالب يكتسب هذا الوعي بمفرده، ولا يتلقاه من الآخرين. وقد أُتيح لبولو فريري أن يطبق أفكاره هذه عندما أصبح مسؤولاً عن التعليم في سنة 1988 أعوامًا بعد سقوط الحكم العسكري في البرازيل... وأشرف على إصلاح التعليم في ثلثي المدارس في البرازيل... طبق منهجه بنجاح في جهود محو الأمية في كوبا وتنزانيا وأدركته المنية في مايو 1997 بعد أزمة قلبية.

أصبح مسؤولاً عن التعليم في سنة 1988 أعوامًا بعد سقوط الحكم العسكري في البرازيل... وأشرف على إصلاح التعليم في ثلثي المدارس في البرازيل... طبق منهجه بنجاح في جهود محو الأمية في كوبا وتنزانيا وأدركته المنية في مايو 1997 بعد أزمة قلبية...

ومن أهم كتبه: التعليم كممارسة للحرية، علم التربية للمظلومين، علم التربية في المدنية، علم تربية الأمل، علم تربية الحرية والأخلاق والديمقراطية والشجاعة المدنية.

أ.د. مصطفى كامل السيد

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة
الأمريكية بالقاهرة

تقرير التنمية البشرية 2011

الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع

يأتي التقرير الحادي والعشرين في سلسلة تقارير التنمية البشرية في العالم، والمعنون ب"الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"، ليمثل مساهمة هامة في الحوار العالمي الدائر حول التحديات التي تواجه مستقبل الأرض وحماية حقوق الأجيال القادمة في حياة صحية ولائقة في كل مكان بالعالم. ويتمثل ذلك الإسهام ليس فقط في موضوع التقرير ومحتواه، وإنما أيضاً في توقيت ذلك الطرح والذي يأتي قبل أشهر قليلة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ (قمة الأرض الثانية) والمزمع عقده في يونيو 2012 بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل.

وقد أكد التقرير منذ البداية على أن هدفه الأساسي هو البحث في كيفية تحقيق تنمية بشرية أكثر استدامة وأكثر إنصافاً لجميع سكان العالم وبشكل متآزر بين المفهومين، حيث يشير إلى أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن عدالة التوزيع في جوهرها لا تقتصر فقط على السعي نحو تحقيق الاستدامة بالمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من العيش بشكل صحي و لائق، وإنما يجب تحقيق هذه العدالة بين أفراد الجيل الواحد أولاً، حيث لا يستوي إستبعاد "الإنصاف" عن "الاستدامة" من خطاب التنمية البشرية والذي تقع الفئات المحرومة والمهمشة في أي مجتمع موقع القلب من اهتماماته. ويركز التقرير على موضوعين، يتمثل أولهما في الوقوف على العواقب الخطيرة التي تطل البشر من التدهور البيئي، في حين يجيء الموضوع الثاني كمحاولة لجعل الإنصاف جزءاً لا يتجزأ من الحلول المطروحة لمواجهة التدهور البيئي.

يتبنى التقرير فكرة "الاستدامة القوية" Strong Sustainability التي تؤكد على أن بعض الأصول الطبيعية الأساسية لا يوجد بدائل حقيقية لها ومن ثم يجب الحفاظ عليها، ليس لطبيعتها الإنتاجية فقط، وإنما نظراً لأهميتها القصوى لحياة البشر. إن فكرة الاستدامة القوية ما هي إلا مناهضة ورفضاً من جانب التقرير لفكرة "الاستدامة الضعيفة" Weak Sustainability؛ التي تدعو للتركيز على مجموع رأس المال بدلاً من التركيز على نضوب الموارد الطبيعية، مستنداً إلى حالة عدم اليقين التي تكتنف طبيعة المستقبل، حيث يكون تجاهل تلك الحالة من وجهة نظر التقرير يشتمل على مخاطر كبرى قد تؤدي إلى عدم المساواة والإنصاف فيما يخص موارد الأجيال القادمة، لاسيما أن الاستدامة البيئية هي عامل قد يعيق تحقيقه الوصول إلى استدامة التنمية البشرية.

ويقدم التقرير أدلة جديدة على المخاطر التي قد تمثل عقبات أمام استمرار تقدم التنمية البشرية من جراء التدهور البيئي، حيث بدأ بتحليل أنماط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمرور الزمن على أساس أنه مقياس بديل لقياس الآثار البيئية للنشاط الإقتصادي، وقد توصل التقرير إلى أن تزايد نصيب الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مرتبط بسرعة التنمية؛ زيادة ونقصاناً؛ وهو ما يدفع التقرير لتبني القول بأن التقدم الذي حدث مؤخراً في دليل التنمية البشرية كان على حساب البيئة وبشكل خاص في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي. ويشدد التقرير على خطورة التغير المناخي حيث تتحمل البلدان الأكثر فقراً الكثير من التكاليف المترتبة على التغير المناخي و احتمال تفاقم عدم المساواة بين البلدان، ولم يتجاهل التقرير الأخطار البيئية الأخرى كإزالة الغابات والإفراط في استغلال التربة و المجاري المائية وكذلك تدهور النظم الأيكولوجية البحرية و ارتفاع نسب التلوث.

ويؤكد التقرير على العلاقة الارتباطية بين التدهور البيئي و ترتيب البلدان على دليل التنمية البشرية، حيث يشير إلى الآثار التي تنتج عن التدهور البيئي من تدهور في القدرة على استخدام الوقت نتيجة الإنشغال بتوفير أساسيات المعيشة، خاصة الوقود والمياه مما ينعكس بشكل كبير على فرص الأفراد في التعلم و الحياة خاصة الأطفال والنساء. كما أن الإجهاد البيئي قد يدفع الناس

إلى المهجرة و ترك أماكن سكنهم مع تزايد معدلات الحرمان. وفي مرحلة أكثر تعقيداً، قد يؤدي تغير المناخ و نقص الموارد الطبيعية إلى تأجيج الصراعات مما يهدد التنمية البشرية و أسس السلام بشكل كبير. وفي حديث التقرير عن علاقة " التمكين " بالتدهور البيئي يؤكد التقرير على العلاقة القوية بين وسائل توزيع النفوذ و الجودة البيئية، حيث أن المصالح الإقتصادية المعتمدة على النفوذ قادرة على تغيير وجهة السياسات، ومن ثم فإن الحد من تلك النفوذ او العمل على أن يكون ذلك بشكل منصف يكون بجهود المجتمع بشكل اساسى، خاصة في دعم مؤسسات المجتمع المدني و العمل على تنشيطها للتغلب على اختلال موازين النفوذ.

ينتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض عدد من التجارب الناجحة على صعيد السياسات والإستراتيجيات التي تسعى نحو تحقيق الاستدامة البيئية والإنصاف والتنمية البشرية في مواجهة الحرمان البيئي. ويخلص التقرير من تلك التجارب إلى أن حصول الجميع على الطاقة الحديثة و تطوير مصادر الطاقة المتجددة يستلزم تكثيف الجهود من قبل المانحين و المنظمات الدولية بغية تقليص الفوارق داخل وبين البلدان، كذلك فإن تكثيف الجهود في إطار السياسة العامة لزيادة الاستثمار في المياه و الصرف الصحي ضرورة لتحسين وضمان وصول تلك الخدمات للفقراء عن طريق إشراك الحكومات الوطنية و الشركاء في التنمية. و يتناول التقرير ثلاثة عوامل أساسية لتقليل الضغوط الناجمة عن التدهور البيئي و ذلك بإتاحة خيار الإنجاب، ودعم الإدارة المحلية للموارد الطبيعية والحفاظة على التنوع البيولوجي والإنصاف.

واختتم التقرير عرضه بتقديم رؤية جديدة لتحقيق التنمية البشرية المنصفة والمستدامة والتي يرى أنها لن تتحقق بدون تقوية المؤسسات وبناء قدرات المجتمعات المحلية و إصلاح السياسات العامة والعمل على نشر الحكم الديمقراطي و توطيد دعائمه. ويؤكد التقرير على إصلاحات أساسية على الصعيدين الوطني والعالمي؛ فعلى المستوى الوطني يجب إدماج الإنصاف في السياسات والبرامج العامة للدولة والعمل على تمكين المواطنين بشكل عادل في المجالات القانونية و السياسية، أما على المستوى العالمي فيجب تخصيص المزيد من الموارد لمواجهة المخاطر البيئية العالمية وتحقيق المزيد من الإنصاف في تمثيل البلدان والفئات المحرومة في قرارات الحصول على التمويل. لقد جاء التقرير قبل مؤتمر ريو 20+ ، ليدعو إلى إعادة النظر في النموذج الإنمائي المتبع كمحرك للتغير في العالم، لكي يراعي إدخال الإنصاف إلى سياسات الاقتصاد الأخضر وتمكين المجتمعات المحلية من تحقيق التغير وكذلك الحث على السعي نحو خلق مصادر جديدة ومبتكرة لتوفير التمويل وضمان الإنصاف في الحصول عليه وتوفير الطاقة للجميع. ومن ثم فهو يقدم أجندة عمل أمام المؤتمر تمثل إطاراً جديداً للتنمية العالمية يستمر فيما بعد إنتهاء الأهداف الإنمائية للألفية.

أحمد شندي

معيد العلوم السياسية

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

تكلفة الربيع العربي

يهدف هذا التقرير إلى التعريف بالعوامل الدافعة للتغيير في دول الربيع العربي وتكلفتها حتى وقت كتابته مع الإشارة إلى الإطار العام لأهمية الدعم الدولي والإقليمي لهذه النقلة الإستراتيجية فيما يطلق عليه " تغيير القناة " "changing-the-channel". علاوة على التأكيد على كون التحول من الاعتماد على البترول يتطلب قطاع خاص قوي و مجتمع مدني مستقل وكذلك بيئة مناسبة للعمل وكل هذه المحركات في حاجة إلى إطار مؤسسي جديد.

وبشكل عام فقد أولت جميع دول العالم الاهتمام للتغيرات الحادثة في المنطقة العربية أو ما يطلق عليه الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والإقتصادية المرتبطة بهذا الربيع، إلا أن في هذا الإطار ظهرت مجموعة جديدة من جماعات المصالح " دول المصالح" كما سماها التقرير والتي وجدت في هذا الربيع تربة خصبة لدور جديد لم تكن لتلعبه لولا تلك الثورات العربية . كذلك يحاول هذا التقرير أن يقدم إطاراً عاماً لتعزيز الدعم الدولي تجاه هذه النقلة الإستراتيجية في الوطن العربي حيث أشار التقرير الذي اعتمد في بياناته على تقارير صندوق النقد الدولي حول التكلفة الإقتصادية للربيع العربي والتي تمثلت في خسائر الناتج الإجمالي المحلي وصلت إلى حوالي 20.56 مليار دولار وخسائر المالية العامة لدول الربيع وصلت إلى 35.28 مليار دولار منذ 2011 وحتى سبتمبر 2011 أى خسارة حوالي 55.84 مليار دولار للدول الربيع العربي مجتمعة. وبينما كانت سوريا أكبر الخاسرين بخسارة تجاوزت 27.3 مليار دولار وتلتها ليبيا بخسارة حوالي 14.2 مليار دولار، كان اليمن هو الأقل خسارة حيث بلغ إجمالي خسائر اليمن حوالي مليار دولار ، في حين احتلت مصر مكاناً متقدماً في جدول الخاسرين بخسارة حوالي 10 مليار دولار فكانت خسارة تونس أقل بقليل من 3 مليارات دولار. وفي إطار موازٍ تحقق لعدد من الدول العربية- خاصة تلك المصدرة للبترول- فقرة ملحوظة لنتائجها المحلي ، فعلى سبيل المثال حققت الإمارات العربية المتحدة نمو في ناتجها المحلي بما يعادل 62.8 مليار دولار في حين حققت المملكة العربية ما يوازي 5 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات العامة لدول الربيع العربي ، ففي هذا الإطار حقق اليمن نقصاً كبيراً بلغ 77% من إجمالي إيراداته العامة بينما وصلت النسبة في ليبيا إلى 84% مما يؤثر بالأخير على عجز الموازنة العامة لهذه الدول ومن ثم الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطن. وبالمقابلة، حققت دولاً مثل السعودية زيادة في إيراداتها العامة وصلت إلى 25% وكذلك الإمارات التي وصلت نسبة زيادة الإيرادات العامة فيها حوالي 31.8% . خلاصة القول لقد كانت الدول المصدرة للبترول وكما هي دائماً الفائز في حين خسرت الدول العربية المستوردة وبينما اختلفت تكلفة الربيع العربي وكذلك مكاسبه فكانت دول سوريا وليبيا ومصر هي الأعلى تكلفةً سواء من الناحية الإقتصادية أو البشرية.

وقدم التقرير بدائل تدعم الربيع العربي في المدى القصير، المتوسط والبعيد من خلال الدول العربية ذاتها، مشيراً إلى أن قطر و الإمارات والكويت تلعب دوراً مركزياً فعلياً في هذا الدعم. أحد أهم هذه البدائل التي عبر عنها التقرير هي حتمية وجود قيادة عربية مباشرة لأي نهضة عربية "Renaissances Arab" وذلك من خلال جامعة الدول

العربية ومجلس التعاون الخليجي ودول مثل قطر والإمارات ودعمًا من المجتمع الدولي مع التركيز على تعزيز الحريات السياسية والشفافية في استغلال الموارد الوطنية. ومن أبرز البدائل التي قدمها التقرير التأسيس لخارطة طريق إنتقالية للدول العربية، حيث شدد أنه لو لم يكن هناك خارطة طريق إقليمية فإن ما تقدمه كيانات مثل مجموعة العشرين أو الثماني (G20\G8) من دعم مالي أو قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيكون لها تأثير ضعيف على الإصلاح. وفي هذا الإطار هناك ثلاثة عوائد أساسية يقترحها التقرير للتأكيد على الفوائد المشتركة التي يمكن أن تتحقق حال وجود خارطة طريق، وهي: وجود إقتصاديات مستقرة، شاملة ومستدامة قائمة على أساس إقليمي قوي، وجود نظم حوكمة مرنة وقائمة على المسائلة و توازن الحقوق والمسئوليات؛ وأخيراً: وجود أطر اجتماعية سياسية مفتوحة لخلق عملية ديمقراطية بما يسمح على المدى طويل للقروض الدولية أن تساهم في خلق سياسات تدعم أهداف التحول الاجتماعي بدلاً من كونها تذهب لدعم استقرار الإقتصاديات النقدية. وأشار التقرير إلى ضرورة تقليل المخاطر الأمنية والسياسية للفترة الإنتقالية مما يزيد من الحريات السياسية والتي ستزيد بالضرورة من مساحات الحرية لنقد سياسات الغرب وإسرائيل ومدى إمكانية أن يؤثر ذلك على استقرار العلاقات بين تلك الدول ومن ثم سيؤثر ذلك على الأمن الإقليمي في المنطقة.

وفي إشارة أخرى فإن تغيير الطريقة التي تقوم من خلالها الأمم المتحدة بإدارة عملها في المنطقة العربية أمر رئيسي إذ تَنظُم الأمم المتحدة عملها على أساس الدولة وليس المنطقة، لذلك فنجد أن معظم الكيانات التابعة لها تفتقر للإطار المؤسسي المنظم لمنطقة بعينها وعلاج هذا القصور أمر ملح. وطرح التقرير في هذا السياق نقطة انطلاق منطقية بالإشارة لضرورة التحالف بين استثمارات الأمم المتحدة ومصالح الدول العربية بالتنسيق مجموعة الثماني (G8). وفيما يتعلق بمؤشرات النجاح فإن الحريات السياسية، تحسن التمثيل السياسي، شفافية أكبر فيما يتعلق باستغلال الإيرادات العامة من الصناعات الإستخراجية، قضايا النوع وحرية الصحافة، جميعها مؤشرات جاءت على رأس قائمة التحولات الهيكلية التي لا بد من حدوثها على المدى الطويل. وجاءت خاتمة التقرير برسالة لدول العربية جميعها بما فيها الدول المصدرة للبتترول مفادها أن الربيع العربي يمكن أن يعود بالفائدة على جميع الدول العربية أهمية الاستفادة من الدعم الدولي في التأسيس والبناء لتصميم إقليمي للاختلافات الإقتصادية الكبرى وذلك حيث أن الدول العربية الطواقمة للتحول من الاعتماد على البترول يجب أن يطوروا من بيئتهم لتكون ملائمة للعمل وللإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك العمالة الأجنبية وذلك مع تعزيز دور القطاع الخاص مع الحفاظ على الحقوق المالية له ومراعاة السياسات العامة لدولة .

نهلة محمود

معيد الإدارة العامة - جامعة القاهرة

رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

Bulte, E. and Falco, S. A Dark Side of Social Capital? Kinship, Consumption, and Savings. **Journal of Development Studies**. Vol. 47. Issue 8, 2011.

Serra, R. The Promises of a New Social Capital Agenda. **Journal of Development Studies**. Vol.47, Issue8. August 2011 , Pp. 1109 – 1127.

يعتبر رأس المال الاجتماعي أحد أهم المحددات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، فالمجتمعات ذات الرصيد الأكبر من رأس الاجتماعي تمتلك قدرة أكبر للوصول إلى مستويات أعلى من الرفاهية. ولعل هذا هو أحد مبررات التفاوت الشديد في ثمار خطط التنمية والتي حققت مؤشرات جيدة في بعض الدول مثل ماليزيا، الهند والبرازيل، وتواضع هذه المؤشرات في دول أخرى مثل مصر.

ويشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى قيمة ودور العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ويُعنى أيضاً بمجموعة القواعد والمعايير التي تحفز العملية التنافسية للأطراف غير المتعاقدة أو غير المرتبطة بشكل قانوني. حيث تلعب العلاقات الاجتماعية دوراً هاماً في المجتمعات من خلال تأثيرها على سلوك الأفراد من جهة والحد من السلوك الإتهازي للأفراد تجاه السلع العامة، تقليل تكلفة المعاملات، وتسهيل عملية تبادل المعلومات للتغلب على العضلات الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى. لذلك أشار الإقتراب التنموي الحديث إلى أن المجتمعات التقليدية لا يمكن أن تتحول بسهولة إلى مجتمعات صناعية إلا إذا تخلت عن الأنماط التقليدية للسلوك والقيم.

وقد زاد الاهتمام بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي خلال العقدين السابقين، والذي أصبح بمثابة العنصر المفقود في عملية التنمية، فانقسمت دراسات رأس المال الاجتماعي إلى محورين أساسيين: الأول هو اتجاه نظري والآخر اتجاه تطبيقي من خلال إجراء المسوح التطبيقية على عينات ممثلة للمجتمعات لمعرفة رصيد رأس المال الاجتماعي في هذه المجتمعات.

ثم ظهرت عدة مداخل لدراسة رأس المال الاجتماعي، وكان من أهم هذه المداخل هو المدخل التعاوني الذي يحاول الكشف عن الخصائص التي تحفز التعاون بين أفراد المجتمع وتتغلب على مشاكل التصرف الجماعي. فتمت إعادة تعريف مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه يعبر عن مدى قدرة المجتمعات لدعم التعاون بين أفرادها، فمثلاً توصل (Putnam 1993) إلى أن مستوى الرفاهية في شمال إيطاليا أفضل منها بالنسبة للجنوب، حيث أن الجمعيات الأهلية في الشمال استطاعت أن تقوم بدعم الثقة المتبادلة والقدرة على العمل بين الأفراد داخل المجتمع نحو هدف مشترك، وبالتالي نتج عن ذلك توليد آثاراً إيجابية لمنفعة المجتمع بأكمله. كما قام (Serra 2011) بدراسة مجتمع زراعة القطن في مالي وبصفة خاصة عواتق التصرف الجماعي والتي تم تجاهلها من قبل الأدبيات الاقتصادية في الفترة السابقة، وهو ما تطلب تحليل رأس المال الاجتماعي كمقياس لدور شبكات الترابط الاجتماعي، ومن ثم التوصل إلى أن زيادة التعاون بين المزارعين من خلال زيادة حجم التبادل للخبرات بين المزارعين أدى إلى زيادة إنتاجية محصول القطن.

توصلت بعض الدراسات التنموية التطبيقية على المستوى الجزئي إلى أن الثقة بين الأفراد تعتبر من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي والتي تسهم في دمج مكونات المجتمع المختلفة. كما توفر نظرية الترابط الاجتماعي أسلوباً أكثر صرامة لدراسة التفاعلات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال أوضحت أن الفقراء قد يكونوا غير قادرين على الاندماج في شبكات الترابط الاجتماعي أو الخروج منها إذا رغبوا في ذلك.

على الجانب الأخر أشارت الدراسات أن القواعد التقليدية والسلوك الفردي في الدول النامية تتضمن أثاراً تشويهية على الحافز والتي تمثل الجانب المظلم لمفهوم رأس المال الاجتماعي. فمثلاً أوضح (S. Chantarat and C.B. Barrett 2008) أن العلاقات الفردية بين أفراد المجتمع قد تحول الفقر إلى فقر دائم في المجتمع وذلك من خلال تشويه نمط الإنفاق الفردي والجماعي (أي تفضيلهم النمط الاستهلاكي أكثر من الإدخاري أو الإستثماري) وتقليل الحافز الفردي والجماعي للإنتاج والعمل. كما أن هناك صعوبة في انتشار المنافع الناتجة عن تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع بسبب أن بعض الأفراد يكون لها أفضلية على بقية الأفراد، وبالتالي عدم العدالة في توزيع هذه المنافع، كما أن عملية المشاركة نفسها قد ينتج عنها إضرار بعض الأفراد.

بناءً على العرض السابق فينبغي على الدول النامية ومنها مصر زيادة رصيد رأس المال الاجتماعي بمجموعة من العوامل مثل قواعد القانون السليمة والقيادة الجيدة، دعم علاقات الترابط والتواصل بين أفراد كل مجتمع محلي من خلال تحفيز الأفراد على المساهمة في الأنشطة الجماعية المختلفة، وكذلك زيادة درجة الترابط داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة لخفض تكلفة التعاملات وزيادة درجة الثقة في المجتمع. كما أنه يجب دعم انتشار العادات السليمة في المجتمع ومن أهمها تشجيع ثقافة الإنتاج والعمل والمساهمة في نهضة المجتمع عن طريق تحفيز الأفراد على ذلك من قبل مؤسسات الدولة المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي النهاية هناك حاجة ماسة لتضمين كل أفراد المجتمع ومنهم الفقراء في إنجاز المصالح الجماعية من خلال دعم ثقافة المشاركة والتوزيع العادل للمنافع الناتجة منها ومحاربة الفساد بكل صوره.

ممدوح عبد السلام

معيد الاقتصاد - جامعة المنوفية

الواجب المدني والتنمية المجتمعية : اليابان

- Ito, Sanae. Civic Duty For Community Development: A Case Of Duty-Based Approaches In Japan. *Journal of International Development*, 23, 868–879 (2011)

أصبح مصطلح المجتمع المدني شائعًا بعد إنتهاء الحرب الباردة، كما ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني نظرًا للدور الذي تقوم به في إحداث نوع من التوازن بين الدولة والسوق. وكذلك ازداد الدور المحوري لها نتيجة جهود الوكالات المانحة لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة في الدول النامية، وهو ما أسهم بشكل كبير في تحقيق نوع من التنمية المجتمعية. ومازال مفهوم المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي ضعيف التواجد في دولة كانت من أهم الدول السلطوية وهي اليابان، فقد كانت أهم الملامح الهامة للحياة السلطوية في اليابان هي السيطرة المركزية على الشؤون المحلية. ومن هنا كانت فكرة قيام مؤسسات الجوار neighborhoods association (NHAs) كواحدة من الأدوات الهامة لتحقيق مثل هذه السيطرة خلال سنوات الحرب. أما اليوم فمازالت تواصل عملها داخل المجتمع الياباني كأحد سمات الحياة اليابانية.

تنتشر مؤسسات الجوار بصورة كبيرة داخل اليابان، وهي جماعات محلية تقوم بدور هام في التنظيم لحلقة واسعة من الأنشطة المجتمعية الأساسية مثل توزيع السلع، حفظ النظام والقانون، جمع الضرائب في فترة حكم توكوجاوا، وبالرغم من أنها كانت تعتبر بمثابة أداة سياسية للحكم في ذلك الوقت، إلا أنها أخذت في التطور إلى أن أصبحت تعمل بشكل مستقل وأصبح محور نشاطها الأساسي هو حل المشاكل المجتمعية. تقوم مؤسسات الجوار بشكل أساسي على الإحساس بالواجب المدني أكثر من الروح التطوعية. وقمة هذا الإحساس بالواجب المدني داخل اليابان تأتي من خلال التنسيق الرأسي بين مؤسسات الجوار وبين الحكومة المحلية البيروقراطية. ووفقًا للتجربة اليابانية فإن تحسين الحياة المجتمعية، يمكن أن يتحقق من خلال تعزيز الواجب المدني في الدول التي تتميز بشبكة ترابطية مجتمعية Residence-Based Networks مع دعم قوى من الحكومة المحلية البيروقراطية. ينبع الإحساس بالواجب المدني داخل اليابان من الثقة القوية بالدولة القادرة على توفير مجتمعات آمنة، وغالبًا ما يوجه هذا الواجب المدني متوجه إلى إدارة الكوارث والدمار.

تضم اليابان 800,000 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني ، الغالبية العظمى منهم تفتقر لإطار قانوني معترف به من النظام المدني الياباني . وحوالي 38% منهم أو 300,000 عبارة عن مؤسسات جوار وهي التي تعمل بشكل قانوني نظرا لإرتباطها بالحكومة المحلية البيروقراطية .

ويتسم المجتمع المدني في اليابان بأن له طابع خاص، يتسم بمعدل عال من المشاركة المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات الجوار، ويتميز بميزة هامة وهي قيامها على وازع الواجب أكثر من قيامها على مجرد التطوع بالإحساس بالواجب المدني شعور متأصل لدى المواطنين. وبالرغم من وصف بعض الدراسات للمجتمع المدني في اليابان بأنه ضعيف، حيث لا توجد حركات إحتجاجية أو جماعات حقوقية؛ إلا أن اليابان تتسم بطبيعة خاصة حيث التقاليد الموروثة التي تعمق من الروابط الأسرية والمجتمعية- وهو ما كان العامل الكبير في إنشاء مؤسسات الجوار والتي تنتشر في اليابان بصورة بالغة في كل من الريف والحضر على حد

السواء. وتقوم فكرة مؤسسات الجوار على الشبكة القاعدية المترابطة بين أعضاى تستند إلى تواجدهم فى مناطق إقامة واحدة ، وقد وصل عددها إلى 249,359 منظمة، وفقاً لإحصائية قامت بها وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات اليابانية.

تضم مؤسسات الجوار فى طياتها مجموعة من الرؤى السياسية والاجتماعية والإقتصادية والدينية والثقافية المتنوعة بين أعضائها، وتتميز أيضاً على عكس المنظمات غير الحكومية بأنها لا تمتلك فريق عمل معين و دائم، وإنما تعتمد على متطوعين يعملون فى أوقات فراغهم داخل المحيط الإقليمي الخاص بها. هذا الشكل من المجتمع المدني يعتمد على مدى الاحتياج النفعي للمواطنين داخل محيط عمل مؤسسة الجوار. ومن هنا يمكن القول أن قوة المجتمع المدني فى الدول المختلفة تعتمد على ما يمتلك من فواعل ومقومات يستطيع استخدامها بما يخدم الصالح العام . وتتميز اليابان بوجود عدد كبير من المتطوعين فى الأنشطة المحلية، على سبيل المثال يوجد باليابان حوالي مليون متطوع إطفاء، و11 مليون متطوع فى منظمة الآباء المعلمين Parents Teachers Associations(PTA)، وهو ضعف الرقم العالمى بأحاء العالم، وأربعة أضعاف العدد المماثل فى الولايات المتحدة.

من هنا يمكن استخلاص عدد من النقاط الهامة الخاصة بالمشاركة المجتمعية فى اليابان، أهمها طبيعة المجتمع المدني بداخلها، وإن كان يتسم بالضعف وفقاً لوصف بعض الدراسات نتيجة افتقاره لعدد من الكفاءات أو المؤهلين، إلا أنه يتسم بالفاعلية والنشاط الناجمين عن إحساس المتطوعين بفكرة الواجب المدني والاشتراك فى الأنشطة المحلية والتي تسهم فى إحداث نوع من التنمية المجتمعية. وهذا مايفسر الإحساس بالأمان لدى المواطنين، وأيضاً يسهم فى تولد رأس المال الاجتماعي نتيجة تفاعل أعضاء مؤسسات المجتمع المدني وتربطهم بشبكة جيرة قاعدية، وتعاونهم مع الحكومة المحلية.

نهى نصار

باحثة سياسية بمكتب الشركاء

هل ستغير الصين مفهوم التنمية الذي كنا نعرفه ؟

Haan, Arjan De. Will China Change International Development as We It? **Journal of International Development**. Vol. 23, Pp881 – 908 (2011).

على مدار الثلاثين عامًا الماضية، دأبت الصين على اتخاذ العديد من خطوات الإصلاح، وبالفعل نجحت في تخطي الكثير من العقبات التي كثيراً ما رآها المحللون الاقتصاديون عائقاً أمام تحول الصين إلى دولة عظمى، وكان أداءها مذهلاً للمراقبين الإقتصاديين وهي تخطو بهذه الخطوات المسرعة نحو تحقيق معدلات نمو إقتصادية غير مسبوقه، ومن مؤشرات ذلك: تحقيق معدلات عالمية في الحد من الفقر وتحقيق طفرة على الأصعدة السياسية والإقتصادية وتطوير آليات فعالة لتخطي الأزمة المالية العالمية التي أعجزت أكبر الإقتصاديات العالمية. وقد أكدت الصين في تجربتها على تميزها وتفرد تجربتها، ونجحت في فك الرابط العتيق بين التطور السياسي (الديمقراطي) والنمو الإقتصادي الذي دأبت الأدبيات الغربية المهتمة بدراسات وتجارب التنمية على دراسته وتأكيدده. وعلى الرغم مما قدمه العام 2008 وما يليه من تحديات للعالم بشكل عام والصين كدولة كبرى تقع في جانبه الشرقي، فعلى الصعيد العالمي أُلقت الأزمة المالية العالمية بآثارها السلبية على العالم المتقدم والنامي على السواء. أما في الصين فإضافة لما سبق شهدت الصين عددًا من الكوارث الطبيعية وأشهرها موجه تسونامي وزلزال شديد لم يفقدا الصين توازنها فجاءت هذه التحديات إثباتًا لقوة الدولة أكثر من كونها مخاطر تهدد أركانها، وقد تعاملت الحكومة الصينية مع هذه الأزمات بطريقة حازمة حيث اتخذت عددًا من الإجراءات التي فسرتها الدول الغربية باعتبارها إجراءات تزيد من سيطرة الدولة وتقييد من حرية المواطنين ورغم مضي الصين في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية بما دعى أحد الباحثين الغربيين بأن يطلق على هذه الإصلاحات بأنها (إصلاحات مقيدة). استطاعت الصين إذا أن تعبر هذه الأزمات بمعدلات نمو في العام 2008 يتخطى 8% وهو ما لم تحققه الدول الكبرى العام، وهو ما يدل على أن الصين تستفيد بشكل جيد من أخطائها ومن تجارب الآخرين وهو الأمر الذي يميز تجربة النمو الصينية.

تعددت الأسباب وراء غياب الصين عن مجال دراسات التنمية مقارنة بدولة مثل الهند، من هذه الأسباب ما يتعلق بالجانب الصيني ذاته، وأخرى تتعلق بمجال دراسات التنمية وبحثها. وفيما يتعلق **بالجانب الصيني** تركزت الأسباب في حالة الإنعزال السياسي التي فرضها نظام ماو على الصين والتي أدت لغياب الصين عن دراسات وأدبيات التنمية، كذلك حاجز اللغة إضافة إلى سبب هام يتعلق بتحول الصين مؤخرًا من دولة مستقبلية للمعونات إلى دولة مانحة خاصة لدول إفريقيا وهو ما يستوجب دراسة منهجها في منح المعونات والمساعدات لهذه الدول. وعلى الجانب الآخر، غلبت على **دراسات التنمية** وجهة نظر أحادية وهي وجهة نظر الدول الغربية والمتقدمة وحدت وقولبت مفاهيم مجال دراسات التنمية حتى تعذر عليها تفسير منهجية النمو الإقتصادي الصيني.

فهل ستغير الصين مجال دراسات التنمية باعتبارها عضو جديد أم لا ؟ يصعب على الدارسين في مجال التنمية وضع إجابة محددة لهذا السؤال في ضوء الصعوبات التي تواجه المراقبين للتجربة الصينية، فمن الصعب تحديد أي المسارات التي اتبعتها الحكومة الصينية للوصول لهذا النمو الأكثر نجاحًا وأيضًا أخفق. وقد أثبتت التجربة الصينية قدره فائقة على تحديد مسار التنمية الخاص بها، حيث اعتادت الدول النامية أن يفرض عليها مسارات التنمية وخطط الإصلاح الإقتصادي الخاصة بها من جانب الدول المتقدمة أسوة بما حققته في تجربة نموها التي أثبتت نجاحها ومع ذلك فقد فشلت هذه الإملاءات أو الإرشادات من جانب الدول المتقدمة في تحقيق

أهدافها في الدول النامية لأسباب مختلفة أبرزها عدم ملائمتها لطبيعة الدول المستقبلية لها واختلافها كلية عن بيئة الدول المصدرة للتجربة.

وعلى الرغم من المحاذير التي ترد على النمو الصيني المتسارع بسبب بعض المشكلات المتعلقة بارتفاع نسبة الفقر ومشكلات التلوث البيئي... وغيرها، إلا أن الصين تسير بمعدلات نمو حالية تخطت الـ 10% سنويًا، وإن كانت انخفضت أخيرًا إلى حوالي 7%. ويعود ذلك إلى انفتاح الصين على العالم الخارجي بعد موت الرئيس ماو وتبنيها لسياسة تقوم على مبدأ استيراد المواد الخام من دول الجنوب (إفريقيا على الأخص) والتصدير لدول العالم المتقدم. هذا وتعد الصادرات الصينية قاطرة النمو الصيني وتساهم بالنصيب الأكبر في الدخل القومي الصيني حيث تشكل ثلث الناتج القومي الإجمالي. وتشكل الاستثمارات الخارجية للصين أيضًا جزءًا هامًا من دخلها القومي من خلال استثمارات القطاع العام والخاص على حد سواء، فقد بلغ عدد الشركات الصينية في الخارج خلال العام 2006 حوالي 6000 شركة.

وتطرح التجربة الصينية في تقديم المنح والمساعدات للدول الإفريقية أيضًا درسًا جديدًا للمهتمين بمجال دراسات التنمية. لقد استطاعت الصين أن تغير مفهوم دول العالم الثالث عن المشروطة السياسية المرتبطة بتقديم المنح وتركيزها في مجالات بعينها، واستطاعت أن تقدم المنح لهذه الدول في المجالات التي غابت عن أذهان الدول المانحة طيلة الفترة الماضية وعملت الصين على تركيز المنح في مجال البنية التحتية. كما أن الصين تؤكد على أن هذه المنح تأتي في إطار التعاون بين الصين وشركائها من الدول النامية، وتحرص الصين على أن يتم تقديم المنح من خلال مؤسساتها ووكالاتها الحكومية، كما تؤكد الصين في خطابها للدول المستقبلية على أنها تأتي في إطار تحقيق المنافع المشتركة، الرخاء، التنمية، المساواة والعدالة للطرفين. أيضًا جرأت الصين أن تقدم منحها إلى الدول التي اعتبرتها الدول المانحة "دولًا هشة" مثل الكونغو - أنجولا - كمبوديا.

وقد اهتمت المؤسسات الدولية الكبرى بتجربة الصين للاستفادة منها خاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر مثل البنك الدولي، ودول الشمال التي أنشأت مؤسسات بحثية (معهد التنمية في ألمانيا) ومشروعات لدراسة التجربة الصينية والدروس المستفادة منها. وفيما يرى البعض في الصعود الصيني شيئًا إيجابيًا، يفسره آخرون باعتباره خطرًا. ومن أهم الدروس المستفادة من تجربة النمو الصينية؛ تميز الصينيين بروح قومية دافعة لقوى الإنتاج التقليدية، وريادة القطاع الزراعي لتجربة النمو الصينية، ويرى بوتن أن التجربة الصينية تجربة نموذجية يحتذى بها خاصة في مجال إدارة المؤسسات الحكومية بشكل فعال لتحقيق التنمية، ويراه آخرون في إدراك الصين لأهمية التعليم في قيادة النمو، ويرى البعض الآخر أن الإنفتاح التدريجي الذي انتهجته الصين أثبت فشل نموذج / تجربة الصدمة Shock Therapy الذي أكد في فشله في الاتحاد السوفيتي (سابقًا) في عهد جورباتشوف، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل كل هذه الأسباب اجتمعت لكي تجعل من الصين تجربة فريدة ومميزة وضمن لها النجاح.

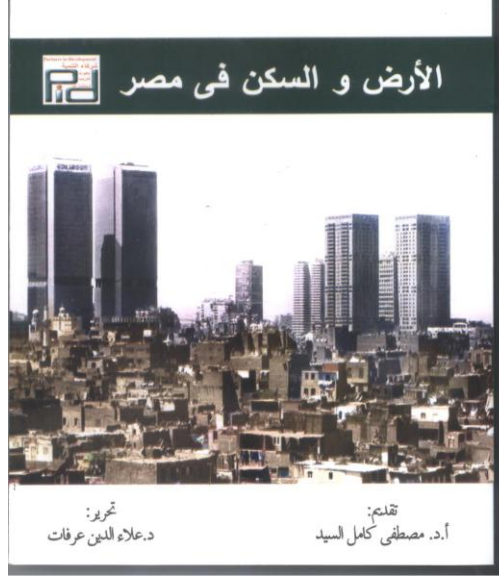
وجيدة سمير

من أنشطة شركاء التنمية

- عقد الشركاء متدهام الواحد والأربعين لمناقشة كيف يمكن "استعادة الأمن في مصر" بفندق الماريوت بالزمالك يوم الثلاثاء الموافق 14 فبراير 2012، والذي تحدث فيه كل من أ.د. محمد مجاهد الزيات- مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط- وأ.د. محسن العبودي- الأستاذ بأكاديمية الشرطة.
- أما المنتدى الثاني والأربعون، وعقد مساء 27 مارس فقد تناول "دراسة متعمقة حول نتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى"، والتي تحدث فيها كل من أ.د. ماجد عثمان- أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- وأ.د. مصطفى كامل السيد- المدير التنفيذي لشركاء التنمية.
- وفي يوم الأحد الموافق 29 أبريل 2012، عقد الشركاء متدهام الثالث والأربعين لعرض نتائج مجموعة عمل النظام السياسي المصري- وهي إحدى المجموعات المنبثقة عن أوراق غير حزبية لمصر بعد 25 يناير الذي دشنته الشركاء عقب الثورة- وقد شارك في إعداد البحث كل من أ.د. جابر جاد نصار (أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة) وأ.د. جمال زهران (أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس)، وأ.د. مصطفى كامل السيد (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة) وأ. عبد الغفار شكر (وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي).
- تناول المنتدى الرابع والأربعون "سياسة خارجية لمصر ديمقراطية" والذي عرض لخلاصة عمل مجموعة السياسة الخارجية- إحدى مجموعات عمل مشروع أوراق غير حزبية لمصر ما بعد 25 يناير- ورأس الجلسة الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض- أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية؛ وذلك يوم 27 مايو 2012 بفندق الماريوت.
- عرض الشركاء خلاصة مشروعهم البحثي حول حرية المعلومات في مصر يومي 25 و26 فبراير 2012 شارك في جلساته وزيران سابقان هما د. أحمد درويش ود. ماجد عثمان وعدد من رؤساء تحرير الصحف ممثل الأستاذ عمرو خفاجي رئيس تحرير الشروق والأستاذ أيمن الصياد رئيس تحرير شهرية وجهات نظر بالإضافة إلى كاتبى الأوراق البحثية، وتميز بحضور كبير تجاوز المائة.
- كما نظم الشركاء، نشاطين تدريبيين، تناول أولهما يومي 4-5 أبريل الإحاطة بأبعاد غياب الشفافية في تخصيص الأراضي من جانب الدولة، ودار الثاني يومي 12-13 مايو 2012 أبعاد غياب الشفافية في تخصيص الأموال في ميزانية الدولة
- و خلال يومي 25 و26 فبراير 2012، جرت فعاليات مؤتمر الشفافية في تداول المعلومات وآثارها على التنمية بفندق ما، هت

من مطبوعات شركاء التنمية

صدر حديثا كتاب "الأرض والسكن في مصر" من تقديم أ.د. مصطفى كامل السيد وتحرير د. علاء عرفات.



كما صدر العددين الثالث والرابع من دليل السياسي الذكي لصنع القرار في مجالي "التربية الجامعية على حقوق الإنسان"، و "دور الدولة في الإقتصاد المختلط":



نرحب بمساهماتكم

في إطار التوسع الذي يشهده شركاء التنمية، ورغبته في إفساح المجال أمام المزيد من العناصر الشابة المتميزة للمساهمة في أنشطته، فإنه يسعده الإعلان عن فتح الباب أمام تلقي عروض في أي من الأبواب الثلاثة لآفاق التنمية.

فعلى من يرغب إرسال عرض لأحدث ما كتب في أحد موضوعات التنمية في واحدة من الدوريات الأكاديمية المعترف بها فيما لا يتجاوز 1000 كلمة، ويشترط ألا يكون قد مضى على نشر المقال (أو المقالات) موضوع المساهمة عامان على الأكثر، مع مراعاة إرفاق كل من أصل المقالة (أو المقالات) المعروضة والسيرة الذاتية المختصرة للباحث، وذلك على البريد الإلكتروني لشركاء التنمية في ميعاد أقصاه 2012 /8/30. وسيقوم الشركاء بتقديم مكافأة رمزية لمن يقع الاختيار على عروضهم للنشر.